الإصدار: 7 سبتمبر 2018

الشروط والأحكام القياسية المتعلقة بشراء السلع والخدمات للمغرب

أن سينجنتا (Syngenta) تهب نفسها من أجل تنفيذ الأعمال وفق معايير الصدق والأخلاق العالية الممكنة. أن المورد، يؤكد على قراءته النسخة الكاملة للملف المعنون بـ (التوافق: دليل للطراف الثالثة) شريطة الموافقة على الطلبية. يمكن الحصول على النسخة الكاملة في الأنترنت على العنوان: (http://www.compliance.syngenta.com)

(المراسلات): تحتوي على مراسلات الفاكس ووسائل التواصل التي يمكن مقايستها شريطة ألا تكون منحصرة بهذه.

2. **أساس المشتريات**

2.1 أن الطلبية تشكل طلب موجه من أجل تلقي الخدمة من قبل البائع و/ أو شراء السلعة من قبل البائع شريطة أن تكون تابعة لهذه الشروط.

2.2 أن هذه الشروط (1) الأسس المأخوذة كأساس في طلبية السعر كافة والتي تم إهدائها للمشتري من قبل العامل أو البائع أو وكيله أو (2) قبول الطلبية من قبل البائع أو وكيله أو من قبل العامل لديه للطلبية التي تم قبولها أو التي يفترض قبولها أو التي أهملت الشروط التي يتم تطبيقها في العقد.

2.3 في حال إعلام البائع للمشتري في خلال 7 أيام وذلك اعتبارا من تاريخ التسليم فعليه سيتم اعتبار الطلبية مقبولة من قبل البائع ومن دون شروط مالم يتم الأشعار بخلاف ذلك.

2.4 لن يتم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الشروط أو الطلبية مالم يتم الاتفاق بالموافقة الخطية ما بين ممثل البائع المخول والمشتري.

3. **المواصفات**

3.1 بالشكل الذي يتم توفير السلع و/أو كمية الخدمات، الجودة والتعريف من ضمن هذه الشروط، (i) كما هو محدد في الطلبية، (ii) بالشكل المحدد في أي من المواصفات السارية التي تم قبولها خطيا من قبل المشتري والمجهزة من قبل البائع أو التي تم توفيرها من طرف المشتري للبائع (iii) أو بالشكل الذي يتم من خلاله تقديم الطلبية والحصول على الموافقة الخطية من قبل المشتري (أيا منها التي تكون سارية).

3.2 المواصفات التي تم إنتاجها بشكل خصوصي للمشتري من قبل البائع أو التي تم توفيرها من قبل البائع إلى المشتري عن طريق العقد، حقوق النشر الموجودة في المواصفات، حقوق التصميم أو

1. **التعريفات وتعليقاتها**

1.1 في سياق هذه الشروط:

يقصد بـ (المشتري)، المخول حسب الشروط من قبل الممثل والذي يمثل من قبل الممثل بمعنى مؤسسة سينجنتا (Syngenta).

(الشروط): يقصد به الشروط والأحكام القياسية الموضوعة من خلال هذا الملف والمتعلقة بالمشتريات (وفي هذا السياق أن لم يتطلب الأمر عكس ذلك) تحتوي الطلبية كافة الشروط الخاصة وأحكام المواد المتسلسلة كل من المادة 3.1 (ii) و(iii) وكافة الشروط السارية أو النصوص المدونة.

(العقد): يقصد به مع هذه الشروط مع كل طلبية على حدة.

(عنوان التسليم): يقصد به العنوان المبين في الطلبية.

(السلع): يقصد به السلع المعرفة في الطلبية (ومن ضمنها قطعة أو أقساط أي سلعة ما أن وجدت.)

(الطلبية): يقصد به تلقي المشتري أوامر الشراء من قسم المشتريات والموجود في ملحقها هذه المواصفات، وتسليم السلع على شكل أقساط أو على عدة مراحل و/أو أي طلبية تحتوي تحقق الخدمة، والتي سيتم قبولها على إنها طلبية واحدة فقط.

(السعر): يقصد به الأجور المأخوذة من أجل الخدمات و/أو سعر السلع.

(الطرف): يقصد به المشتري و/ أو البائع.

(البائع): يقصد به الشخص المعرف بهذا الاسم في الطلبية.

(الخدمات): يقصد به الخدمات المعرفة في داخل الطلبية (إن وجد).

(المواصفات): تحتوي على الخطط، المخططات، البيانات أو المعلومات الأخرى المتعلقة بالسلع أو الخدمات.

6.1 في كلا الحالتين يتم تنفيذ الخدمة وتسليم السلعة في داخل إطار الأزمنة المعقولة والتي تتضمن ساعات العمل المبينة من قبل المشتري ويتم تسليمها في التاريخ أو الوقت المبين في الطلبية إلى العنوان المبين من قبل المشتري.

6.2 سيتم إجراء عمليات التسليم كافة وفق (Incoterms 2000) " DDP " مالم يتم الاتفاق على شيء آخر.

6.2 يمكن تحديد تاريخ تسليم السلعة أو تنفيذ الخدمة ما بعد تقديم الطلبية، وفي هذه الحالة يقوم المشتري الإعلام عن التاريخ إلى البائع بشكل معقول.

6.3 إذا لم يقوم البائع بالالتزام بمسؤولياته تجاه المشتري فعليه يحق للطرف الآخر أن يفسخ العقد بشكل مبكر ويعوض الخسائر من قبل الطرف الذي تسبب بالقصور.

6.2.1. في حال تخطي مدة التسليم حوالي 5 أيام، فعليه يقوم البائع بدفع غرامة بنسبة 5% من قيمة الطلبية إلى المشتري.

6.2.2. في حال تخطي مدة تسليم المنتجات المبينة في العقد أكثر من 5 أيام (إذا لم يتم الاتفاق مع المشتري في هذا الموضوع)، فعليه يعتبر هذا الأمر مخالفة كبيرة لأحكام العقد. ولهذا السبب يقوم الأطراف، بتحديد موعد استلام السلعة وفق ما يطلبه المشتري ويقوم بدفع و/ أو رفض الطلبية، وفي خلاف ذلك يحق له أن يضع غرامة بقيمة 5% من قيمة سعر الخدمة و/أو السلعة علاوة على الغرامة المبينة في المادة رقم 6.3.1

6.4 يتوجب وضع رقم الطلبية على الشحن أو كل تسليم للسلعة ويتوجب إرفاق الأوراق اللازمة المبينة في أوراق الشحن وإظهارها بشكل يلفت الانتباه.

6.5 يمتلك المشتري حق رفض السلعة التي لم يتم تسليمها بشكل غير سليم ولن يكون المشتري قد قبل هذه السلع التي قد تم استلامها وظهرت فيها عيوب بعد فحصها ما تعد استلامها لها شريطة أن تكون هذه المدة ما بعد الاستلام لا تقل عن 30 يوما. ومع هذا فان المشتري الذي يستلم السلعة وهي متضررة فلن يقوم بالتسبب بالضرر على حقوق البائع سواء (بشكل سري أو بغير شكل من الأشكال) أو لن يقلل من المسؤوليات المبينة في داخل نطاق أحكام التعويضات والضمانات المبينة في المادة 8.

6.9 القواعد المتعلقة بانحراف الكميات:

6.9.1 إذا يتم إرسال السلعة بكميات اقل مما هي مبينة في الطلبية، فعليه سيكون المشتري يمتلك الحقوق كما يلي:

(أ) طلب تسليم كمية السلعة بشكل تام وعلى الفور أو،
(ب) قبول قسم من هذه السلعة و/ أو رفض تسليم السلعة الناقصة في المستقبل أو،

مع حقوق الملكية الفكرية الأخرى والتي تكون منحصرة على ملكية المشتري. أن المواصفات المبينة من قبل البائع والتي لا تحتوي على أي قصور منه يمنع جعلها مفتوحة بشكل عام أو بموجب القانون أو عدم استخدامها أو عدم الإفصاح عنها للشخص الثالث على شرط أن تكون موفرة أغراض المواصفات.

3.3 يقوم البائع بتطبيق الواجبات القانونية والتنظيمات وفق القانون الساري والمتعلقة بتنفيذ متطلبات الخدمات و/ أو إنتاج السلعة، تغليفها، وضعها في داخل علب وتسليمها.

3.4 يقوم البائع بتوفير جميع الإمكانيات اللازمة بشكل معقول من أجل الاختبار والفحص قبل التسليم من قبل البائع إلى المشتري ولا يرفض البائع طلب المشتري بخصوص الطلب الغير معقول بخصوص الاختبار أو الفحص المطلوب للسلع في أثناء التخزين أو التشغيل أو ما قبل التسليم أو في مؤسسات أي شخص ثالث.

3.5 إذا كان المشتري لم يقتنع بالفحص أو نتائج الاختبار وفق متطلبات عقد السلع، يقوم المشتري بالأعلام عن الوضع في خلال 14 يوم وذلك ما بعد الحصول على نتيجة الفحص أو الاختبار. في حال تعذر البائع عن توفير الاتفاقات بشكل ناجح فعليه يحق للمشتري أن يفسخ العقد.

3.6 سيتم تأشير السلع بشكل يتلاءم مع متطلبات الشحن أو التشريعات السارية وتعليمات المشتري وتغليفها من دون أي أخطاء وتوصيلها إلى نقطة التسليم بشكل طبيعي وتسليمها بشكل آمن.

4.<u>سعر السلعة والخدمة</u>

4.1 سوف يكون سعر الخدمة و/أو السلعة كما هو مبين في الطلبية مالم يتم الأعلام على خلاف ذلك سيتضمن عنوان تسليم السلعة، التغليف، وضعها في علب خاصة، النقل، الشحن، التأمين والتسليم والضرائب والرسوم الأخرى كافة.

4.2 لا يجوز رفع الأسعار باي شكل من الأشكال (من دون اخذ موافقة خطية من المشتري)

5.<u>شروط الدفع</u>

5.1 يحق للبائع أن ينظم الفاتورة في أثناء تنفيذ البائع الخدمات أو تسليم السلعة وفق الوضع أو بعد وقت لاحق، وستحتوي الفاتورة على رقم الطلبية أو المراجع الأخرى التي تم الاتفاق من أجلها.

5.2 أن شروط الدفع ستكون كما هي مبينة في داخل الطلبية.

5.3 أن المشتري يمتلك حق تعويض جميع المبالغ من سعر الدين الذي يتوجب دفعه للبائع.

6.<u>التسليم</u>

- الكوارث الطبيعية، الانفجارات، الفيضانات، العواصف، الحرائق أو الحوادث،
- الحروب أو التهديد بالحرب، المؤامرات، أعمال الشغب، الفوضى في داخل البلد أو مصادرة الأموال.
- لوائح الاستيراد والتصدير أو الحضر.
- الإضرابات أو الانتفاضات الصناعية أو المنازعات التجارية الأخرى.

9. **الفسخ**

9.1 يحق للمشتري إلغاء أي طلب يتعلق بكل أو جزء من السلع و / أو الخدمات عن طريق إخطار البائع في أي وقت قبل التسليم أو الإيفاء. في هذه الحالة، ستكون مسؤولية المشتري هي الدفع للبائع أي تكاليف تكبدها البائع فعليا لغاية ذلك اليوم بسبب قيام المشتري بوضع الطلب المعني. ولكن أن موضوع البحث المصاريف يجب أن يتم توثيقها بشكل صحيح كتابيا على شكل إيصالات مدفوعة أو ما شابها بطريقة تضمن الرضا المعقول للمشتري.

10. **عام**

10.1 أن العقد عائد للبائع بشكل شخصي، لا يجوز للبائع التنازل عن أو نقل أي من حقوقه بموجب العقد إلى أي شخص آخر أو تقديم أي مطالبة بنقل أو تحويل أو التعاقد من الباطن على أي مسؤولية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري.

10.2 في حال بيع، نقل أو إخراج من الذمة نشاطات الوحدة أو المؤسسة المدرجة في هذه الطلبية، وبرضا من البائع (لن يتم الهروب من الرضا في حالات غير معقولة) فعليه يجوز إنهاء أو نقل جزء أو كل هذا الأمر حسب اختياره، وسيتم الفسخ أو النقل حسب متطلبات وحدة النشاط أو المؤسسة. في حال النقل يقبل البائع على أنه لا يوجد للمشتري أي مسؤوليات تجاه الطلبية التي تم نقلها ما بعد تاريخ النقل.

10.3 يتوجب على الأطراف وبموجب هذا العقد إعلام الطرف الآخر وإرسال طلبه بشكل خطي إلى مقر الشركة أو مكان العمل الرئيسي أو إلى العنوان الذي يتم الإخطار عنه والمدون والمعلن عنه خلال الفترة المبينة وفق هذا العقد.

10.4 يتوجب على البائع باعتبار جميع المعلومات المقدمة من قبل المشتري سرية ولا يمكن الكشف عن المعلومات لأي شخص آخر. وان هذه المعلومات لا يجوز استخدامها لأي غرض كان في خارج نطاق تحقيق الطلبية من دون اخذ موافقة خطية من المشتري. يتوجب على البائع أن يعيد للمشتري على الفور أي مستندات أو مواد ملموسة أخرى تحتوي و / أو تغطي أي معلومات سرية في أي وقت بناء على طلب المشتري. والإقرار بإعادة هذه المعلومات السرية إلى المشتري أو إتلافها بطريقة يتم الموافقة عليها من قبل المشتري. لا يرغب المشتري بمطالبة المعلومات السرية من البائع.

(ت) قبول قسم من هذه السلعة وطلب تخفيض الأسعار بشكل معقول للسلعة المرفوضة والغير تامة.

6.9.2 إذا يتم تسليم السلعة أكثر من اللازم والتي تم الاتفاق من أجلها أو المعرفة في داخل الطلبية، فعليه سيكون المشتري يمتلك الحقوق التالية:
(أ) المطالبة بتخزين، نقل واسترجاع الإيراد الزائد إلى البائع، بما في ذلك رفض هذا التزويد الزائد والتعويض عن دفع الرسوم و / أو
(ب) قبول هذا العرض الزائد أو أي جزء منه ودفع جزء الرسوم المقابل للعرض الزائد، بما يتناسب مع كمية السلع المطلوبة أو المتفق عليها بطريقة أخرى.

7. **المخاطر والملكية**

7.1 أن المخاطر والخسائر المتعلقة بالسلعة (شريطة أن تكون الخسائر أو العيوب متولدة من السلعة الموجودة ما قبل إتمام التسليم) ستنتقل إلى المشتري عند قبول السلع من قبل المشتري وفقا للعقد.

7.2 سيتم نقل السلعة إلى ملكية المشتري أو شركة الشحن في مكان الشحن العائدة للمشتري صاحب السلعة. ولكن في حال دفع أجور السلعة ما قبل التسليم أو الشحن فان ملكية السلعة ستكون باسم المشتري وذلك اعتبارا من تاريخ دفع أجور السلعة.

8. الضمانات والمسؤوليات

8.1 يتعهد البائع للمشتري بضمان السلعة طيلة 12 شهرا وذلك اعتبارا من تاريخ تسليم السلعة مالم يتم الاتفاق بخلاف ذلك.

يقوم البائع بتعويض المشتري إذا كان يوجد أي عيوب في السلعة، إهمال العاملين لدي موظفي البائع أو وكيل البائع أو من جراء تصرفات أو إهمال المتعهد أو من جراء المخالفات الناجمة من قبل البائع بخصوص الاتفاق والمعرف في القوانين أو في العقد أو التعويضات والمصاريف الناجمة من جراء الادعاء و/أو (من ضمنها أجور المحاماة). يقوم البائع بأجراء تأمين مسؤولية المنتج الذي يتضمن نطاق المسؤوليات في الطلبية وتأمين مسؤولية العقد ومن ضمنها تأمين مسؤوليات البائع ذو النطاق الواسع، يكون قدر التأمين يساوي قيمة العقد أو مجموع قيمة الطلبية على أن يكون المشتري مطمئن من التأمين المجرى من قبل شركة التأمين. يقوم البائع بتوفير شهادة التأمين التي تثبت دخولها في نطاق طلبية المشتري.

8.2 القوى القاهرة: إذا كان التأخير أو الخروج من السيطرة وعدم تلبية الطلب ولا يستطيع المشتري ولا البائع بتلبية مسؤولياته تجاه الخدمات أو السلع والتأخر عن إتقانها فلن يكون الأطراف هم المسؤولون ولن يكون هذا سببا مخالفا يوجب لفسخ العقد. دون الإخلال بالطبيعة العامة للأحكام المذكورة أعلاه، سيتم اعتبار الأسباب التالية خارجة عن السيطرة المعقولة لكلا الطرفين:

والموجودة في شركة سينجنتا (Syngenta) المعنية بخصوص التقديم للطلبية هي المخولة في حل النزاعات.

10.7 ما لم يكن هناك عقد نهائي آخر بين الطرفين فإن هذه الطلبية وجميع المستندات المشار إليها في ملحق هذه الطلبية أو في صفحة الغلاف ستشكل الاتفاقية الكاملة ما بين الأطراف.

10.8 في حال العمل بمقتضى هذه الطلبية من قبل المشتري والتي تستخدم لغة محلية أخرى فعليه أن اللغة السارية للطلبية هي اللغة المحلية الأساس في جميع الأحوال.

ولهذا السبب عند تقديم أي معلومة أو الإفصاح سيتم توفيرها للمشتري من دون أي سرية.

10.5 في حال تولي البائع أعمال تطوير أو تصميم من أجل المشتري ومن ضمنها العلامات التجارية، حقوق التأليف، براءة الاختراع وحقوق التصميم وجميع حقوق الملكية الفكرية ستكون عائدة إلى المشتري بشكل أوتوماتيكي وسيتم نقلها باسم المشتري. وسيقوم البائع وفق طلب المشتري بإجراء عمليات النقل المصدق عليها التي يطلبها المشتري.

10.6 ستخضع هذه الطلبية على القوانين التي تتبعها الدولة التي تتواجد فيها مقر شركة سينجنتا (Syngenta) المعنية بخصوص التقديم للطلبية وسيتم تفسيرها وفق هذه القوانين. في حال الامتناع عن حل النزاعات ما بين الأطراف فعليه ستكون المحكمة المحلية

Syngenta Semences SA
CMV 808, Propiete ADOUZ
Chtouka Ait Baha 8000